

# مجتمع واقتصاد

قضية

نخلي بيوتنا أم لا؟ وإن خرجنا منها، فأين سنذهب، وما التعويض الذي سيدفع مقابل الخروج من منزلنا؟». يتخوف الأهالي من تكرار حادثة قديمة حصلت مع المواطن مصطفى ملص، الذي كان منزله يقع على حدود منطقة عرمان العسكرية، المشغولة من الجيش اللبناني. حينها، وُجّهت إلى ملص إشارات بالإخلاء، ومع حلول موعد إزالة المخالفة حضرت قوة من الجيش وهدمت له المنزل بشكل كامل «دون أن يسمحوا له بإخراج أي من أغراضه».

يؤكد عدد من الأهالي أنهم لن يخرجوا من منازلهم، فهم «غير جاهزين ولا أوضاعنا تسمح لنا بالانتقال إلى أماكن أخرى»، لافتين إلى أنهم سيجأون إلى الأطر القانونية.

يقول المكلف من قبل الأهالي في هذا الصدد كمال الخير: «إذا أصرت الدولة على إخراج الأهالي من المنطقة، فأقل الممكن أن تدفع لهم تعويضات مالية تكون بمثابة تسوية بينهم وبين الدولة»، طالباً من وزير المال علي حسن خليل أن يأخذ الموضوع بالاعتبار، «لا يجوز أن ترمي الدولة الناس على جوانب الطرقات».

يؤكد النائب كاظم الخير في حديث مع «الأخبار»، أنه تواصل مع المدعي العام المالي علي إبراهيم، الذي أبلغه «أن التبليغات للمعتدين على الأملاك البحرية ليست محصورة بأهالي المنية، بل هي تطاول جميع المخالفين، بدءاً من صور وحتى النهر الكبير في عكار»، لافتاً إلى أن ما يجري هو بمثابة ضغط على مجلس النواب لإقرار قانون يمنع الاعتداء على الأملاك البحرية للدولة اللبنانية، وأن القانون بات في مراحله النهائية من الدراسة في لجنة الأشغال العامة وينتظر تحويله إلى الهيئة العامة لمجلس النواب في أول جلسة تشريعية يعقدها.

بحسب مصدر أمني «فإن عملية الإخلاء والهدم لن تحصل بعد انتهاء فترة 15 يوماً المعطاة للأهالي، بل سنؤجل إلى فترة لاحقة». لكن عملية التأجيل هذه ستكون بمثابة تهديّة، لن تحول دون تطبيق القانون، والذي في حال تطبيقه سنشهد منطقة المنية تهجير عشرات العائلات من مساكنها التي لا بديل لهم منها.



حالة من الضياع تسود أوساط الأهالي الذين يبلغ عددهم نحو 200 عائلة (الأخبار)

## إنذار أهالي عرمان في المنية بإخلاء منازلهم

الأهالي، جرى توقيفهم لعدة ساعات، ما اضطرهم إلى توقيع التعهد بالإخلاء».

حالة من الضياع تسود أوساط الأهالي الذين يبلغ عددهم نحو 200 عائلة. هم لا يعلمون إلى من يلجأون، ومهلة 15 يوماً التي تنتهي نهار الاثنين في 11 أيار باتت قريبة.

### أجبر الأهالي على توقيع التعهد بإخلاء منازلهم

يقول المتحدث باسم الأهالي محمد الحواط: «ما جرى كان غير مفهوم، هذه المنازل قائمة منذ عشرات السنين، ولدينا أوراق ملكية رسمية تثبت ذلك»، متسائلاً: «هل الدولة لا تستطيع فرض سلطتها إلا على المواطن الفقير؟ نحن لا نعلم ما نفع،

عناصر من مخفر المنية وطلبوا من شاعلي العقارات الموزعة على هذه المنطقة (غالبية منازل سكنية ومحال تجارية) الحضور إلى مخفر الشواطئ في الميناء لاستكمال التحقيقات وتسوية أوضاعهم. استجاب العديد من المواطنين وتوجهوا في 27 نيسان إلى المخفر المذكور، ومثلوا أمام المحقق المكلف متابعة الملف. يقول أحد الأهالي إن المحقق «بعد الاستفسار عن أراضي المنطقة وعن مدة سكننا فيها، طلب منا التوقيع على أقوالنا، وطلب منا أيضاً توقيع تعهد خطي يقضي بإخلاء منازلنا خلال فترة أقصاها 15 يوماً». رفض الأهالي التوقيع في بادئ الأمر، حينها قال لهم المحقق: «اعتبروا أنفسكم موقوفين على ذمة التحقيق، وبناءً على إشارة من المدعي العام المالي». وبحسب رواية

### محمد خالد ملص

منذ مدة، حضرت قوة من خفر الشواطئ في منطقة الميناء بطرابلس، وأجرت مسحاً على طول شاطئ منطقة المنية الممتد من نقطة عرمان شمالاً حتى منطقة المخاضة التي تعرف بأرض الشلبيّة. يبلغ طول الواجهة البحرية للمنطقة 2 كلم، وتتوزع ملكيتها على عدة جهات: يشغل جزء منها الجيش اللبناني (وهي المنطقة المواجهة لمعسكر خدمة العلم الأول/عرمان)، وجزء يعود إلى شركة نفط العراق التي يمتد عبرها خط أنابيب نقل الغاز من تركيا إلى لبنان، وجزء يخضع لسكة الحديد اللبنانية. إضافة إلى وجود عقارات محددة جداً تعود إلى ملكيات خاصة لعدد من المواطنين. بعد فترة على إجراء المسح، حضر

متابعة

## جلسة الموازنة: تقدّم وهمي

فإنني سأختار إقرار الموازنة». في هذا الوقت، عقدت لجنة المال والموازنة النيابية جلسة أمس لدرس مشروع قانون محال من الحكومة يرمي إلى «فتح اعتماد إضافي في موازنة عام 2015» بقيمة 874 مليار ليرة لتغطية العجز في الرواتب والأجور وملحقاتها، وهذا الاعتماد هو الرابع من نوعه لسدّ الفارق بين الإنفاق الفعلي المتوقع والإنفاق «المقنون»، إذ سبق لمجلس النواب أن أقر في 2014/10/30 اعتماداً بقيمة 626 مليار ليرة، مخصصاً لتغطية الرواتب والأجور، وسبقه اعتماد بقيمة 340 ملياراً، وآخر بقيمة 8900 مليار ليرة.

بحسب المعلومات، رفض نواب من كتلة المستقبل مناقشة المشروع الجديد، بحجة «أن الوقت أماناً»، ولا يزال هناك متسع من الوقت حتى أب المقبل، وهو تاريخ ظهور العجز في اعتمادات الرواتب والأجور، وقال بعض النواب إن مجلس الوزراء يدرس حالياً مشروع الموازنة، وبالتالي يمكن الانتظار.

وجميع المواد التي قيل إن مجلس الوزراء أقرها لا تمثل شيئاً مهماً في المشروع.

وزير المال علي حسن خليل، قال لـ«الأخبار» إنه «ليس هناك اتفاقات مسبقة على الموازنة أو اتفاقات لاحقة، بل هناك مواقف مسبقة»، وأشار خليل إلى أن الموازنة يجب أن تعكس النفقات، «وبالتالي إن الوضع الطبيعي هو أن يتم تضمين

### ليس هناك اتفاقات مسبقة على الموازنة، بل هناك مواقف مسبقة

النفقات كلفة السلسلة. لا سبب جوهرياً يمنع الاتفاق أو التفاهم على إقرار السلسلة، ولا يبدو أن هناك صلاية أو تشدداً في المواقف حتى الآن. وأقول لكل الأطراف إنه إذا كنا جديدين في إقرار الموازنة، يجب الموافقة على لحظ أرقام السلسلة ضمنها وإقرارها. وأنا شخصياً إذا خيرت بين إقرار الموازنة العامة والإصرار على إدخال السلسلة،

بحسب مصدر وزاري، لم تشهد جلسة أمس مناقشة مستفيضة للمواد، كما أورد وزير الإعلام، بل كان هناك اتفاق ضمني على عدم مناقشة أي مادة خلافية. لذلك، عندما أبدى بعض الوزراء تحفظات على المادة المتعلقة بإجازة الإقتراض والمادة المتعلقة بدعم فوائد القروض، سارع الرئيس تمام سلام إلى تأجيل بثهما. يعتقد هذا المصدر أن مجلس الوزراء ليس جاهزاً بعد لإصرار مشروع الموازنة، بل هناك ضغط يُمارس من أجل ذلك، وهذا ما يدفع بعض الوزراء في كل جلسة إلى طرح إحالة المشروع من دون أي مناقشة على مجلس النواب للتخلص من هذا الضغط. وقال إن المادتين المتعلقةتين بالاعتمادات والواردات لم تُطرحا على المناقشة أصلاً بانتظار حسم مسألة احتساب كلفة سلسلة الرواتب والتعديلات الضريبية ضمنها أو انتظار إقرارهما في مجلس النواب قبل احتسابهما، ما يعني أن المناقشة كانت تقنية، وتناولت 9 مواد فقط من أصل 13 مادة يتألف منها الفصل الأول،

بانتظار أمر ما، اختار مجلس الوزراء في جلسته أمس أن يبدأ بإقرار كل ما هو «بديهي» ولا يثير الخلافات في مشروع موازنة عام 2015. بمعنى أوضح، لجأ الوزراء إلى كسب المزيد من الوقت، قبل أن يضطروا إلى المجاهرة بحقيقة مواقفهم من إقرار المشروع، وما يتصل به على صعيد التعديلات الضريبية وسلسلة الرواتب. الجلسة هي الثالثة من سلسلة جلسات مخصصة لبذل محاولة تفضي إلى إصرار مشروع الموازنة وإحالته على مجلس النواب. وقال وزير الإعلام رمزي جريج، في نهايتها: «إن وزير المال قام بتلاوة مواد المشروع مادة مادة، وجرى مناقشة مستفيضة لتلك المواد، ووافق مجلس الوزراء على أحكام الفصل الأول من مشروع قانون الموازنة». كذلك قرر المجلس عقد جلستين مخصصتين لاستكمال درس المشروع يومي الاثنين والأربعاء المقبلين في 11 و13 أيار 2015، على أن يعقد المجلس جلسته الأسبوعية كالمعتاد يوم الخميس في 14 أيار الجاري.